الختام

ونخلص في الختام إلى الآتي :

إن مصر تمثل للسودان وكذا السودان لمصر – بعدًا اقتصاديًا هامًا كما هو الحال بالنسبة للبعد السياسي وكلاهما للآخر خيار لا فكاك منه بحكم التاريخ والجغرافيا المشتركين ، فالتاريخ يشهد بالتفاعل المصري السوداني عبر التجارة والجوار وخلال العديد من الحقب وعبر القرون الطويلة وما تفرضه الأوضاع الإقليمية والدولية من متغيرات وتحديات تفرض على الدولتان أن تسارع وتحشد كافة الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق التكامل الذي أصبح ضرورة عصرية وغاية اقتصادية وذلك أن التكامل أصبح يمثل مرحلة متقدمة في إطار العلاقات الدولية وأصبح أمرًا لا مناص منه .

إذ أن التكامل الإقليمي بين البلدين يمكن أن يحد من التواترات الداخلية[1] وهي تلك التواترات التي تتعلق بالهوية والانتماء والتكامل القومي والاختلافات الثقافية ، فالإحساس بالانتماء إلى كيان أكبر أو أوسع نتيجة للتكامل يساعد على تخفيف حدة الصراعات الداخلية في السودان (دارفور – الإقليم الشرقي) .

كما يفيد الدولتين في علاج المشاكل الحدودية وبصفة خاصة مشكلة حلايب وشلاتين وهي منطقة حدودية بين الدولتين وتعرف باسم مثلث حلايب وهي منطقة خاضعة للسيادة المصرية استنادًا للمعاهدة المصرية الإنجليزية في عام ١٨٩٩ بينما يعتبرها السودان وفقًا لما ادخل من تعديلات منطقة سودانية وإن كانت تخضع من الناحية الإدارية لمصر ، وقد أدت المشكلة إلى مواجهات مصرية سودانية بلغت أقصى حدتها في عام ١٩٩٥، وتوجد علاقة ارتباطية بين درجة

(١) انظر : د. إكرام بدر الدين ، التكامل الإقليمي المصري السوداني ، البعد السياسي ، رئيس قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

التكامل الإقليمي وهذه المشكلة الحدودية ، فعندما تزداد درجة التكامل الإقليمي بين مصر والسودان تتراجع هذه المشكلة بينما على العكس من ذلك تنفجر هذه المشكلة في فترات ضعف التكامل والتعاون الاقتصادي بين البلدين .

أن مياه النيل يمكن أن تلعب دورًا مزدوجًا تعاونيًا وتكامليًا من ناحية أو صراعيًا وتنافسيًا من ناحية أخرى وذلك نظرًا لتزايد الاحتياجات إلى المياه حاليًا ومستقبلاً ولذلك يكون من المرغوب فيه تقليل الأسباب الصراعية والتنافسية والعمل على إنشاء الهياكل والمؤسسات التي تحقق التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدين خاصة وأن السودان تمثل محورًا هامًا وأساسيًا من محاور سياسة مصر الاقتصادية والتجارية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر والزيارات المتعاقبة والمتعددة لرئيس وزراء مصر الدكتور هشام قنديل للسودان ولدولة جنوب السودان في مارس ٢٠١٣ ، وكذلك الزيارات المتعددة لوزير الاستثمار السوداني السيد مصطفى عثمان إسماعيل ووزير الري السوداني وغيرهم في مارس ٢٠١٣ ، وذلك لعدة اعتبارات هامة منها وعلى رأسها المصلحة المشتركة لكلا البلدين والجوار الجغرافي عبر نهر النيل مما دفع المسئولين في البلدين إلى تفعيل اتفاقية الحريات الأربعة والتي مثلت دفعة كبيرة لتحقيق التكامل بين البلدين خاصة في ظل افتتاح الطريق البري الذي سيصل إلى «جوبا» ومنها إلى أوغندا ، إذ أن الموارد الطبيعية والإمكانات المختلفة التي تقسم بها السودان تؤكد إمكانية التكامل وهي أمر ضروري لتحقيق التكامل الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث قطاعات رئيسية لعل أهمها قطاع محاصيل الحبوب والزيوت والثروة الحيوانية ، ويمثل قطاع الحبوب وحده قطاعًا حيويًا في كلا البلدين إذ وصلت واردات مصر من القمح فقط قرابة (٥-٦) مليون طن سنويًا ووصلت واردات السودان من القمح قرابة مليوني ونصف المليون طن سنويًا مما يجعل التكامل بين البلدين في هذا القطاع أمر مهم لسد احتياجات كلا البلدين من القمح ، وقد أدركت السودان ذلك وأعلن وزير لاستثمار السوداني في القاهرة يوم ١٣/ ٣/ ٢٠١٣ عن مزرعة

لمستثمر مصري تبلغ خمسون فدان بدأت بتجربة فدان واحد .

. وقد حققت نجاحًا ملموسًا وكذلك أعلن رئيس الوزراء المصري عن إنشاء منطقة صناعية زراعية على مساحة مليون متر قرب مطار جوبا عاصمة دولة جنوب السودان مما يؤكد قناعة أطراف التكامل (مصر والسودان) بالعمل على تحقيقه ، وإذا ما تناولنا قطاعي محاصيل الزيوت والثروة الحيوانية نجد أنها قطاعات متميزة وواعدة في السودان وعلى الجانب المقابل تحتاج مصر الزيوت واللحوم بصورة كبيرة .

إذ تمتلك مصر الكثير لتسد احتياجات السودان الضرورية خاصة من الحديد والصلب والفولاذ والمستحضرات الطبية والآلات والأجهزة وقطع الغيار وغيرهما مما يحتاجها السودان والتي هي بالفعل محور الصادرات المصرية للسودان ، كما تمتلك مصر الخبرات والتقنية الحديثة في القطاع الزراعي والكوادر المؤهلة وبيوت الخبرة القادرة على القيام بدور فعال في هذا القطاع الهام من خلال تدريب الكوادر السودانية ووضع الخطط والاستراتيجيات لإدارة وتنظيم القطاع الزراعي السوداني وتعظيم الاستفادة من موارده مما يعود يعظم الأثر على الشعبين ، بالإضافة إلى أن مصر تمتلك الأصناف الزراعية الغذائية للمحاصيل المختلفة والتي تمثل نتاج عمل برامج التربة والإنتاج لوزارة الزراعة المصرية عبر تاريخ الزراعة المصرية والتي تتميز بالإنتاجية العالية ومقاومة الآفات والأمراض وتحمل ظروف البيئة القاسية من الحرارة المرتفعة وملوحة التربة وغيرها والتي يمكن تجربتها ثم زراعتها تحت ظروف البيئة السودانية [1].

ويمكن التنويه إلى عدة عوامل إيجابية وسلبية قد تؤثر على عملية التكامل المصري السوداني في المرحلة الحالية فمن العوامل الإيجابية المشجعة على إتمام التكامل بين البلدين تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

(١) د. عادل سعد الحسيني ، التكامل المصري السوداني في المجال الزراعي، أستاذ الأراضي – عميد معهد البحوث الإفريقية – جامعة القاهرة .

في مصر وبعد خروج الجناح المتشدد في السودان الذي يتزعمه الدكتور / حسن الترابي من السلطة في السودان وكذلك توقيع اتفاق السلام الشامل في السودان بين حكومة السودان وجمهورية جنوب السودان والاتفاق بينهما على التوصل إلى حل المشكلات القائمة بينهما وأيضًا العلاقات المصرية المتوازنة بين السودان ومصر وبين مصر ودولة جنوب السودان وقيام مصر بمشروعات متعددة للإعمار في دولة جنوب السودان من كهرباء وجامعات واستثمارات متعددة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول الثلاثة وأخيرًا توافر الإرادة السياسية في مصر والسودان على القناعة التامة باستئناف مسيرة التكامل بين البلدين ، وربما الدافع لدى مصر التنمية الاقتصادية المستدامة بين البلدين لمحاربة الفقر وحاجتهم إلى الغذاء والحبوب الذي يشكل عبء على ميزانية الدولتين وربما الدافع إلى جانب ذلك في السودان هو التغلب على الأوضاع والصراعات الداخلية في مناطق مختلفة داخل السودان بالإضافة إلى أن مسيرة التكامل أصبحت خيارًا استراتيجيًا لمصر والسودان في ظل التحديات الإقليمية والدولية لمواجهة مشاكل الاقتصاد والفقر ونقص المياه .

بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل سلبية ينبغي التعرض والإشارة إليها منها ما تشهده السودان من استمرار الصراع في إقليم دارفور وظهور بؤر جديدة للصراع في شرق السودان وأيضًا الضغوط الدولية التي تمارسها أطراف دولية وإقليمية مختلفة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب السودان [1] .

واستمرار بعض القضايا الأمنية والحدودية دون حسم نهائي والاتفاق عليها مثل قضية الحدود والتي تحتاج إلى ضرورة اهتمام القيادة السياسية في الدولتان بإنهاء هذه القضية بشكل حاسم ونهائي .

وأخيرًا فإن العامل السلبي أيضًا يتمثل في أن التنسيق المصري مع الجانب

(١) سامي السيد أحمد محمد : الميدان السياسي والأمني للتكامل المصري السوداني في المرحلة الراهنة ، معهد البحوث الإفريقية ٢٠٠٦م .

السوداني بشأن التكامل يكاد يقتصر على الحزب الحاكم وضرب المؤتمر الوطني السوداني ، فقط دون باقي الأطراف السودانية الأخرى وهو أمر قد يشكل عقبة في طريق التكامل ومن ثم فلابد من التنسيق مع كافة الأطراف السودانية والمصرية التي أصبحت تشارك في النظام السياسي والشعبي في البلدين بعد ثورات الربيع العربي .

وهذا يقودنا بدوره إلى تناول عدة متغيرات قد تؤثر مستقبلاً على عملية التكامل بين البلدين وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الآتي :

(أ) متغير الديمقراطية : فاستناد الخبرة المتكاملة إلى الديمقراطية يكون أحد معوقات نجاحها ، فالتجربة التكاملية الأوربية (الاتحاد الأوروبي) على سبيل المثال تستند إلى الديمقراطية وحكم القانون سواء بالنسبة لكل دولة على حدة أو بالنسبة للنظام الأوروبي ككل والذي اتخذت خطوات هامة لتكريس طبيعته الديمقراطية وشملت هذه الخطوات الانتخاب المباشر للبرلمان الأوروبي وتطوير آليات التشاور بين الدول الأعضاء ، واتخاذ إجراءات جديدة لضمان وتطوير وحماية حقوق الإنسان على المستوى الأوروبي .

وترتيبًا على ذلك يمكن القول أن إدخال السمة والطبيعة الديمقراطية على التكامل المصري السوداني واتخاذ الآليات اللازمة لتكريس الديمقراطية من شأنه العمل على الحفاظ على الطبيعة التكاملية ودفعها واستمراريتها وذلك سواء كانت هذه الديمقراطية على مستوى كل دولة على حدة أو على مستوى النظام التكاملي في الدولتين ككُل فدعم حقوق الإنسان وحرية الانتخابات والأخذ بنظام سياسي يعتمد على الفصل بين السلطات والشفافية في الحكم . كل ذلك من شأنه دعم وتطوير العملية التكاملية بصرف النظر عن الأشخاص أو الحكام ، وبعبارة أوضح فإن ذلك يؤدي إلى تكريس وتقوية المؤسسات التكاملية التي تضمن استمرارية الحركة التكاملية ودعمها رغم تغير الأشخاص في الأنظمة الحاكمة في البلدين لأنها تعتمد على مؤسسات مؤيدة شعبيًا في البلدين وقائمة وفق نظام ديمقراطي

ذات شفافية من شعوب البلدين .

(ب) متغير التنمية : هناك آراء لبعض الباحثين تؤكد على أن الدول ذات المستوى المنخفض من الدخل (النامية)، يمكن أن تصادفها مشكلات وهي تأخذ بالتكامل الإقليمي قد تؤدي إلى تفاقم الخلافات فيما بينها ولعل المثال الواضح لذلك تجربة السوق المشتركة القديمة لشرق إفريقيا حيث كانت كينيا في الستينيات من القرن الماضي تعتبر المركز الصناعي لتلك السوق المشتركة وكانت تنتج ٧٠٪ من المنتجات الصناعية وتصدر نسبة كبيرة من هذا الإنتاج لشريكيها الأقل نموًا (أوغندا وتنزانيا) واستطاعت أن تحقق معدلات نمو سريعة في الناتج القومي الإجمالي ، وقد انهارت هذه السوق عام ١٩٧٧م وكان أحد الأسباب الرئيسية لهذا الانهيار هو التوترات الداخلية التي أحدثتها هذه الاستفادة غير المتوازنة من ثمار التنمية .

ومن ثم فإنه بالنسبة للتكامل المصري السوداني ينبغي اتباع السياسات المناسبة للتنمية وأن يتم توزيع ثمار التنمية بطريقة تتسم بالعدالة وأن يشعر المواطن العادي في البلدين بهذه الثمار والعوائد للتنمية بطريقة مباشرة لأن ذلك يعتبر دعامة هامة وأساسية لنجاح واستمرارية العملية التكاملية حيث يمكن القول بوجود ما يشبه العلاقة الطردية بين الإنجاز المتحقق في مجال التنمية من جانب ودعم الخبرة التكاملية من جانب آخر .

(ج) متغير الأمن : ويقصد بذلك ارتباط أمن السودان بالأمن القومي المصري وهي ظاهرة قديمة وحتمية فرضها نهر النيل والجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة كما ذكر سلفًا، ومن ثم فمن الملاحظ دائمًا وجود تهديدات تواجه الأمن القومي للسودان وتنعكس آثارها السلبية بالضرورة على الأمن القومي المصري وقد تكون هذه التهديدات ذات مصدر خارجي يتمثل في ضغوط القوى الكبرى وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية على السودان ومنطقة حوض النيل .

وهنا يمكن القول أن العلاقات والسلوكيات السياسية تحسب دائمًا بمقاييس المكسب والخسارة أو المنفعة والضرر ومن ثم فإن الارتباط والتكامل بين مصر والسودان على المستوى الأمني هو ضرورة تمليها الاعتبارات السياسية العقلانية والتي يفترض أن تتسم بالرشادة نظرًا لما تحقق من منفعة للبلدين ، بينما التباعد المصري السوداني يؤدي إلى ضرر للبلدين لا يمكن قبوله من جانب أي سياسة عقلانية أو رشيدة ، هذا وقد أعرب كبار المسئولين السودانيين والمصريين عن إدراكهم الكامل للارتباط بين الأمن المصري والأمن السوداني حيث أكد الدكتور/ إبراهيم أحمد عمر (حزب المؤتمر الوطني الحاكم) في السودان على أن قضية دارفور ليست قضية سودانية فقط ولكنها عربية ومصرية على وجه الخصوص ، وأن إسرائيل تريد سودانًا ضعيفًا ومفككًا وغير مستقر وأنها تسعى للدخول إلى منابع النيل من السودان ، وأن دخول القوات الدولية إلى دارفور سيجعل مصر تقع بين كماشة أمريكية إسرائيلية في الجنوب الغربي وإسرائيلية في الشمال الشرقي ، كما أكد السيد/ عبد المنعم مبروك – أحد السفراء السودانيين في مصر رفض السودان لوجود قوات دولية نظرًا لوجود مخططات لتقسيم السودان بسبب ما يملكه من مصادر للطاقة والبترول والموارد المعدنية وأن الهدف ليس الانتقاص من سيادة السودان وحده بل الانتقاص من سيادة دول المنطقة والتدخل في شئونها.

وقد وجهت مصر في نفس السياق على لسان الدكتور / مفيد شهاب وزير الدولة السابق للشئون القانونية والمجالس النيابية انتقادات حادة لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ والخاص بإرسال قوات دولية إلى دارفور ، وأعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن توجد لنفسها مكان في السودان ومحذرًا من أن يتحول السودان إلى يوغسلافيا أخرى .

ويستخلص من ذلك مدى الارتباط الوثيق بين الأمن القومي المصري والأمن القومي السوداني ولذلك فإنه من المفيد العمل على تفعيل الآلية المناسبة التي

تضمن تحقيق التكامل في المجال الأمني ، ومن ثم يمكن القول إلى أن التكامل المصري السوداني يمكن أن يضعف أو يقوى تبعًا للظروف والمتغيرات الداخلية في البلدين وطبعًا للظروف والمتغيرات الدولية أيضًا .

كما أن التكامل الصحيح والفعال والمرغوب فيه بين البلدين ليس ذلك التكامل الذي يقتصر أثره على مستوى النخبة السياسية من زعماء أحزاب ووزراء وأعضاء السلطة التشريعية فقط بل هو التكامل الذي يتعدى هذا الإطار النخبوي لكي يؤثر على الشعبين المصري والسوداني ويكون تأثيره المباشر والمحسوس على الشعبين وأن يغطي مجالات متعددة من العمل المشترك .

وننوه في هذا الصدد إلى أن الدور المصري في حل المشاكل السودانية يعد أمرًا مفيدًا ومرغوبًا فيه نظرًا لأن هذا الدور ذو طبيعة محايدة ويهدف إلى مصلحة السودان ووحدته ويؤكد الدكتور «إكرام بدر» أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة على أنه «إذا كان البعض يرى أن الدور المصري تجاه السودان لم يعد كما كان من قبل بل تطرف البعض وذهب إلى أن هناك تراجعًا في الدور المصري على جميع المستويات» ، إلا أنه يرى ضرورة تناول الأمر من وجهة نظر موضوعية فقد طرأت في السنوات الأخيرة تغيرات في الدور المصري بصدد العلاقة مع السودان وقد لا يعبر ذلك عن تراجع في الدور المصري في حد ذاته بقدر ما يعبر عن تغيرات في البيئة الدولية حيث لم يعد الدور المصري في السودان منفردًا بل ظهرت أطراف أخرى متعددة ساعدت على تقليل نسبي في الدور المصري المنفرد ، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مشكلة الجنوب السوداني آنذاك ومشكلة دارفور وتواجد قوات الاتحاد الإفريقي بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ بخصوص إرسال قوات دولية والمساندة القوية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لهذا القرار إضافة إلى الثروة البترولية المبشرة في الجنوب السوداني بصفة خاصة .

وفي تقديره أن لكل هذه القضايا وإن كانت تؤثر على الدور المنفرد لمصر في

السودان نتيجة لوجود أطراف أخرى إلا أنها يجب أن تدفع نحو مزيد من التكامل الإقليمي في المستقبل بين مصر والسودان لمواجهة هذه التحديات المشتركة بعد أن أصبح الأمن القومي المصري نفسه متأثرًا بما يحد من تطورات وتغيرات في المنطقة فالتكامل المصري السوداني قد أصبح في ظل المتغيرات الحديثة ضرورة بقاء ووجود وليس اختيارًا أو بديلاً سياسيًا .

ومن ثم فإن البعض يرى أنه يجب على صانعي القرار السياسي في البلدين وضع سيناريوهات مستقبلية لما سيكون عليه الوضع في السودان وكيفية التعامل معه والتغلب على العقبات التي تمثل عائق أمام التكامل بين البلدين والذي أصبح ضرورة حتمية خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن التكامل بين مصر والسودان ممكن أن يكون نواة ليشمل بعد ذلك جمهورية جنوب السودان وليبيا ومن ثم تشكل هذه الدول منطقة اقتصادية كبرى بما لديها من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية ضخمة تكون نموذجًا لتحقيق تفاعل وتعاون عربي إفريقي وإفريقي في عالم لم يعد يعتد بالكيانات الاقتصادية الصغيرة في ظل الاقتصاديات العالمية الكبرى والمتعددة الجنسيات والتي تعد من سمات الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم .

وثائق البحث

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٤
بشأن الموافقة على اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك
بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان
الموقع في القاهرة بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٤م

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الموقع في القاهرة بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٤م[1] . وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٢٥هـ (الموافق ١١ مايو سنة ٢٠٠٤م) .

حسني مبارك

(١) وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٥هـ الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠٤م.

اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك
بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية السودان

تلبية ووفاء لإرادة الشعبين الشقيقين في مصر والسودان ، وتطلعاتهما نحو الوحدة والتقدم وصياغة حياة جديدة على أرض وادي النيل .

واستنادًا إلى توجيها القيادة السياسية العليا في البلدين من خلال لقاء القمة بالقاهرة في ١٨ يناير ٢٠٠٤ بشأن إطلاق الحريات في التنقل والإقامة والعمل والتملك لمواطني البلدين .

وترسيخًا لمفهوم الشراكة التكاملية الاستراتيجية النافذة والمستدامة والتي عبرت عنها مقررات اللجنة العليا المشتركة .

فقد تم الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية السودان على تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ أحكام هذا الاتفاق الذي ينص على ما يلي:

(المادة الأولى)

تفسير

لأغراض هذا الاتفاق يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الواردة أمام كل منها :

القطران : يقصد بهما جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان .

اللجنة العليا : يقد بها اللجنة العليا المصرية السودانية المشتركة .

اللجنة الوزارية : يقصد بها اللجنة التحضيرية الوزارية للجنة العليا المصرية السودانية .

المواطن : يقصد به كل شخص طبيعي ينتمي بجنسيته إلى أي من القطرين .

(المادة الثانية)

حق التنقل والإقامة

تكون إقامة وتنقل ودخول المواطنين وخروجهم من وإلى أي من القطرين بجوتز سفر ساري المفعول أو أي وثيقة أو وثائق أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين في أراضي الدولتين وعبر المنافذ البرية والبحرية والجوية المعتمدة رسميًا لدى القطرين .

(المادة الثالثة)

حق العمل والتملك

١- يتمتع مواطنو أي من القطرين لدى الآخر بحق العمل ومزاولة المهن والحرف والأعمال المختلفة ، وذلك مع الالتزام بالاتفاقيات الدولية والعربية الموقع عليها من القطرين في هذا الشأن .

٢- يتفق القطران على تمتع مواطنيهما بحق التملك والانتفاع بالأراضي والعقارات والمنقولات والتصرف فيها ، وإنشاء الشركات والشراكات ، كما اتفق القطران على اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لتطبيق ذلك .

(المادة الرابعة)

ضمان الحقوق المكتسبة

لا تتأثر الحقوق المكتسبة لأي من مواطني القطرين بموجب هذا الاتفاق في حالة إنهائه لأي سبب من الأسباب .

(المادة الخامسة)

آلية التنفيذ

تنشأ لجنة فنية مشتركة من الجهات ذات الاختصاص بالقطرين تجتمع دوريًا وتتولى ما يلي :

١- متابعة تنفيذ الاتفاق ، وتذليل العقبات التي تعترضه .

٢- رفع تقارير دورية يتم الاتفاق على وتيرتها بين الطرفين إلى اللجنة الوزارية ، والتي ترفعه بدورها إلى اللجنة العليا .

٣- مباشرة أي موضوعات أخرى ذات صلة تكلفها بها اللجنة الوزارية .

(المادة السادسة)

أحكام عامة

مع عدم الإخلال بأحكام هذا الاتفاق ، تراعي إجراءات الحماية الصحية والحفاظ على الأمن والنظام العام .

(المادة السابعة)

التعديل والسريان

١- يعدل هذا الاتفاق بموجب طلب كتابي من أحد الطرفين وموافقة الطرف الآخر على أن يدخل حيز النفاذ بموجب البند (٣) من هذه المادة.

٢- يسري هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ويجدد تلقائيًا لذات المدة أو لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة برغبته في إنهائه قبل انتهاء سريانه بثلاثة أشهر.

٣- تسود أحكام هذا الاتفاق على أي نص من النصوص التشريعية السارية في القطرين والتي تتعارض أحكامها مع أحكام هذا الاتفاق ، ويدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ اعتبارًا من اليوم الثلاثين لتبادل وثائق التصديق .

تم توقيع هذا الاتفاق بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ يوم ١٤ صفر ١٤٢٥ هـ الموافق يوم الأحد ٤ أبريل ٢٠٠٤م من أصلين باللغة العربية لكل منهما ذات الحجية القانونية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية السودان
أحمد ماهر السيد	**د. مصطفى عثمان إسماعيل**
وزير الخارجية	وزير العلاقات الخارجية

قرار وزير الخارجية
رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٤٤ بتاريخ ١١/ ٥/ ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٤م .

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤.

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣/ ٦/ ٢٠٠٤.

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٤ .

ويعمل به اعتبارًا من ٨/ ٩/ ٢٠٠٤م

صدر بتاريخ ٨/ ٨/ ٢٠٠٤م

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط